في ظلال شجرة الوحدة المثمرة

محافظة المهرة ..

إنجازات تنموية وخدمية واسعة

تنمية الوطن وتطوير مجتمعاته والارتقاء بأبنائه مسار عطاء وحدوي لم يقتصر على محافظات بعينها ولم يتوقف عند حدود مجال معين أو يخص مجتمعاً بحد ذاته بل كان خيراً طال الوطن على امتداد خارطته ولامست ثماره الإيجابية ومردوده المتنامي كل أبناء الوطن في شتى المجالات التنموية البشرية والاقتصادية.. والمهرة خير مثال على ذلك المسار المعطاء للوحدة، وصورة زاهية ورائعة لبصمات النماء والتطور والحداثة والعصرية ونموذج مثالي لحسن التخطيط في إقامة المشاريع العملاقة التي تخدم المجتمع وتساعد على تمهيد الطريق أمام فرص الاستثمار للولوج في معترك التنمية من خلال تهيئة مقومات الحياة وبما يشجع الآخرين للتهافت عليها والبحث عن فرصة ومجال للإسهام التنموي للرأسمال الوطني والعربي فيها.. إلخ.

مقومات التنمية في المهرة فصول وحكايات من العمل الدؤوب والاهتمام المستمر والنجاحات المتميزة، ورسم صورة واضحة عن ذلك لا يتطلب البحث والعناء، فملامحه جلية وواضحة للعيان ولا يحتاج المرء إلاّ لزيارة المكان والاستماع للمواطن المهري حين يتحدث عما كان عليه الحال وكيف أصبح في ظلال شجرة الوحدة المثمرة.

الاتصالات في المهرة

تمثل الاتصالات في محافظة المهرة أحد أهم مجالات التنمية التي باتت تنعم بخدماتها مختلف مناطق ومديريات المحافظة التي تمثل البوابة الشرقية لليمن حيث ترتبط المحافظة بمسارين من كابلات الألياف الضوئية مسار الكابل البري الذي يربط اليمن مع سلطنة عُمان عبر خط شحن ومسار الكابل البحري الذي يربطها بدول شرق آسيا ويتداخل مع المسار الذي ترتبط فيه اليمن مع أوروبا عبر البحر الأحمر إلى جانب ذلك توافرت في المحافظة شبكة نحاسية واسعة والمحطات الثابتة التي تغطي معظم مديريات المحافظة، بالإضافة إلى التغطية لشبكة الجوال «يمن موبايل» وغيرها التي تجاوز تغطيتها 80 ٪ من مساحة المحافظة المترامية الأطراف ..وهناك الآن حوالي خمسة آلاف رقم عامل في عموم المحافظة وهناك أعمال توسعة في عاصمة المحافظة تقدر بـ2000 خط وأعمال جارية لتوصيل شبكة حديثة إلى مديرية حات.

وبمثل هذه القاعدة المادية من شبكة الإتصالات التي زودت بها المحافظة تكون المهرة قد قطعت شوطاً كبيراً وتحولاً جوهرياً في هذا المجال نتيجة لثمار الوحدة المباركة بعد أن كانت قبلها تعتمد في التواصل عبر بداية خطوط متواضعة لا يمكن لها توفير الخدمة إلا عبر وسيط وبصعوبة بالغة، أما اليوم فهي تمتلك سنترالات حديثة ومتطورة بتقنيات عالية الجودة تساهم بفعالية في إضفاء مردود اقتصادي واجتماعي كبير وتدفع بعجلة التنمية وحراكها المتسارع إلى الأمام بفضل ما تيسر من خلالها من خدمات مكنت من سرعة التواصل ومقاربة البعيد إزاء المجتمع في المهرة والنجاحات المحققة مردها بلا شك الاهتمام الكبير الذي توليه قيادة الوطن لتنمية المحافظة وإخراجها من عزلتها وكذا المتابعة الجادة والمتواصلة لقيادة المحافظة ودعمهم لجهودنا التي نبذلها.

التعليم مهمة وطنية

التعليم في محافظة المهرة قطاع تنموي اجتماعي تنامى بصورة كبيرة وبوتيرة مرتفعة خلال سنوات الوحدة المباركة، فبعد أن كانت تنحصر فيه العملية التعليمية خلال تلك الفترة في المرحلة الثانوية على مدرستي حسان في الغيظة وأخرى في سيحوت على مستوى المحافظة أصبحت اليوم بعد موجة الإنشاءات الواسعة للمدارس في عموم مديريات المحافظة تتم من خلال اثنتي عشرة مدرسة خمس منها في عاصمة المحافظة واثنتين في سيحوت واثنتين في جشن وفي المسيلة ثانوية واحدة وفي حوف ثانوية واحدة، وفي حصوين ثانوية واحدة وفي مديريات الصحراء حات وشحن ثانويات ملحقة لمدارس التعليم الأساسي وبعض من هذه الثانويات خاصة بالبنين وأخرى بالبنات.. أما بالنسبة للتعليم الأساسي فقد بلغ عدد المدارس فيها مائة واثنتين وعشرين مدرسة الى جانب خمس رياض أطفال منتشرة في عدد من المديريات وهذا الكم من المدارس مكن من استيعاب الأعداد المتزايدة لطلاب العلم الذين تتفاوت كثافتهم من مدرسة لأخرى في بعض المديريات وهناك عدد آخر من المدارس في طور الإنشاء وقيد التنفيذ وفقاً للخطط والبرامج المعتمدة للمحافظة.. وهناك وعي كبير بين الأهالي يدفعهم لتشجيع أبنائهم على التعليم والإقبال عليه رغم مقومات الطبيعة في المهرة والتي تعد صعبة جداً نتيجة الظروف الجغرافية التي تمتاز بها باعتبار التعليم ركيزة لكل تنمية وتطور ينشدونه لمحافظتهم وقد ساهم في نشر هذا الوعي والحث على تشجيع الأبناء من الذكور والإناث ذلك الانتشار الواسع في بنية المدارس في الوديان والصحارى والسواحل التي تشكل خارطة محافظة المهرة..

أن تعليم الفتاة في المهرة هو تعليم حديث إذ لم يكن هناك اهتمام بهذا الجانب.. بعكس اليوم الذي يحظى باهتمام واسع واستحداث قطاع تعليم الفتاة في وزارة التربية زاد من الدفع بالفتاة نحو التعليم في المهرة خاصة وعلى مستوى مختلف المديريات ومن انعكاسات نجاح المسار التعليمي لدينا تلك الصورة الإيجابية التي بات يجسدها الكادر التعليمي اليوم والذي يتشكل من أبناء المحافظة بينما كان بالأمس القريب معتمداً كلياً على مدرسين من محافظات أخرى، بل إننا أصبحنا نعاني من مسألة الإبقاء بالدرجات الوظيفية للراغبين في الإسهام في عجلة التعليم والمؤهلين للقيام بها من مخرجات كلية التربية فرع المهرة.

التعليم الجامعي والمهني

لم يتوقف الحال بالاهتمامات في مجالات التعليم عند نقطة التعليم الأساسي والثانوي لأبناء محافظة المهرة بل امتد ليبلغ ذروته من خلال إنشاء كلية للتربية كنواة لجامعة المستقبل وكلية للمجتمع ايضاً استوعبتا في صفوفهما المئات من أبناء المحافظة لاكتساب التأهيل العالي ومفردات المعرفة العلمية لتشكل مخرجاتها أدوات عملية للارتقاء بالمجتمع ككل.

وضم هذا المسار بالاهتمام العلمي افتتاح معهد مهني لاستقطاب الطلاب الراغبين في الالتحاق به وبدأ التنوير المهني فعلياً في جوانب الحاسوب والمحاسبة الذي يدرس فيه الآن حوالي 36 طالباً وطالبة بنسبة إقبال للجنسين متساوية 50 ٪ لكل منهما والأنظار للدفع بهذا المجال العلمي والتعليمي تتطلع الى تنامي الإقبال على هذا النوع من التعليم بعد اكتمال إنجاز المبنى الحديث المخصص ليكون معهداً والذي يجرى العمل فيه بخطى حثيثة واعمال الإنشاء والتجهيز تشارف على الانتهاء في القريب العاجل.

ثروة سمكية واعدة

القطاع السمكي بمحافظة المهرة من القطاعات الهامة والواعدة باعتبار ان المهرة تمتلك اكبر شريط ساحلي على مستوى محافظات الجمهورية حيث يبلغ طول هذا الشريط 550 كيلو متراً ممتداً من الحدود مع سلطنة عمان مرور بضربة علي وصولاً لمنطقة الدمت وهي المنطقة المتاخمة لمحافظة حضرموت وتنضوي تحت هذه المسافة البحرية حوالى 22 موقع انزال سمكي و17 جمعية سمكية ينضم في عضويتها حوالى 6 آلاف صياد يمارسون عبر «3850» قارباً مهنة الصيد التقليدي.

وتشتهر المحافظة بانتاج سمكي هام مثل: الحبار، الشروخ الصخري السردين، اللخم الى جانب انواع كثيرة اخرى من الاسماك السطحية أو القاعية وتمتاز ايضاً بوجود مراعٍ لتكاثر انواع عدة من الاسماك.

وخلال سنوات الوحدة المباركة حظيت المحافظة بمشاريع هامة جداً في هذا القطاع عكست مدى اهتمام الدولة والوزارة بمجال الانتاج السمكي الذي يمثل ثروة وطنية متجددة وواعدة وقد ساهمت المشاريع المقدمة في استفادة حوالى 70-80 ٪ من سكان المحافظة وهي نسبة العاملين في مهنة الصيد ويعتمدون عليها الى جانب اسهامها في التهام نسبة كبيرة من قوى العمل العاطلة من غير الصيادين عبر اشتغالهم في مجال نقل الانتاج او في مصانع القطاع الخاص بالأسماك وتتمثل مظاهر الترميم للدولة ومشاريعها في هذا المجال في اقامة ساحات الحراج التي تساهم في تجميع الانتاج وتصريفه توفير العديد من مصانع الثلج اللازم لحفظ الانتاج وغيرها من التسهيلات الكثيرة الى جانب التنفيذ الحالي لمشروع الاسماك الخامس الذي بدأ تنفيذه فعلياً والذي تم فيه حتى الآن اعادة تأهيل ثلاجة نشطون بكلفة ثلاثة ملايين دولار حيث سيتم اعادة تنشيط ميناء نشطون السمكي بكافة مكوناته وايضاً بناء ساحات حراج جديدة في كل من محيفيف وحصوين والدمت والعمل فيها جار وقيد التنفيذ الى جانب ساحات اخرى في الأماكن التي تحتاج الى مثل هذه المشاريع والتسهيلات وكذا اعتماد بناء مصانع ثلج جديدة في قشن وحصوين ومحيفيف وسيحوت ويتضمن المشروع ايضاً بناء مركز صادرات سمكية في منطقة صرفيت لضمان جودة الانتاج واعداده للتصدير اضافة الى برامج دورات تدريبية للعاملين في القطاع السمكي للارتقاء بالعاملين في هذا القطاع في كافة جوانبه الادارية والتسويقية والمهنية.

كما حظيت المحافظة بمشاريع مهمة من صندوق دعم الانتاج الزراعي والسمكي هي بناء مختبر جودة الاسماك وهو مشروع قيد التنفيذ وكذا بناء محطة بحثية في منطقة محيفيف وهي قيد التنفيذ، ومثل هذه المشاريع سيكون لها اكبر الأثر في ارشاد الصيادين لتحسين انتاجاتهم والمحافظة على الثروة السمكية عبر وضع جداول مواسم الاصطياد للاصناف البحرية والتعريف بالوسائل المثلى للاصطياد لمنع العشوائية التي من شأنها القضاء على الثروة السمكية في المحافظة واختفاء بعض الانواع المهمة من الانتاج.

وهناك كثير من الخطط والمشاريع المستقبلية التي اختصت بها المحافظة كبناء مجمعات صيد جديدة ومتكاملة في أماكن معينة سيتم تحديدها وفقاً للاحتياج.. وقد أدت مثل هذه المشاريع والتسهيلات دوراً بلاشك في تحسين الانتاج السمكي للمحافظة ليصل الى ارقام كبيرة بلغت 29 الف طن من مختلف الأنواع في عام 2008م وكان لها مردود مادي كضريبة للدولة بلغت 132.496.980 ريالاً.

كما أدت دوراً في تنشيط الحركة التجارية وتشجيع الاستثمار في القطاع السمكي والاسهام في سوق العمل باستيعاب العمالة والقضاء على البطالة، وبهذه المشاريع إيضاً تغير وجه المحافظة بعد ان كان يذهب معظم انتاجها هدراً فيما مضى.

توسع عمراني متميز

محافظة المهرة كانت قابعة في عزلة عن بقية محافظات الجمهورية خلال الفترة السابقة ولم يتسن لها الخروج من هذه العزلة والسماح لابنائها من التواصل مع غيرهم إلا خلال سنوات الوحدة المباركة التي شهدت خلالها المهرة عملية واسعة للتخطيط والتنفيذ لشبكة من الطرق الاستراتيجية التي ربطتها مع الداخل من محافظات الوطن والخارج مع دول الجوار الى جانب شبكات فرعية لربط المديريات بعضها ببعض وكذا شبكة الطرق الداخلية في شوارع المدن والمديريات التي تواكبت مع موجة العمران والتوسع الكبير اللذاين تشهدهما عاصمة المحافظة مع مديرياتها الى جانب الخدمات المصاحبة لهذه الشبكة كالإنارة وغيرها من الخدمات الأخرى.

وقد كان لمثل هذه المشاريع العملاقة دور ايجابي في فك الأزمة على المواطن وتسهيل حركة سيره سمح بوجود حركة تجارية نشطة وموجة سياحة داخلية من اول محافظة المهرة وسمح بتوجه الاستثمار ورؤوس الاموال نحو عاصمة المحافظة خاصة التي شهدت طفرة من الانشاءات الفندقية والمتاجر والمحال الخدمية والتخطيط الحضري للعديد من وحدات الجوار المقامة والشق لوحدات جوار جديدة وفقاً للحاجة التي تنظمها عاصمة المحافظة والتوسع في الضواحي لفتح متنفس جديد لانتشار العمران فيها وبالنسبة لبقية المديريات هناك تواصل وتنسيق بين المكتب والسلطة المحلية لتحديد الخدمات اللازمة للمديريات من اسواق وطرق لربط القرى مع عواصم المديريات.

شبكة طرق استراتيجية

طبيعة جغرافية المحافظة وبعدها الكبير قاداها فيما مضى لعدم تسليط الضوء عليها ولكن بفضل الوحدة المباركة وتوجيهات القيادة السياسية بالاهتمام بتنمية المناطق البعيدة تم التركيز على محافظة المهرة ليكون لها نصيب الأسد من مشاريع الطرق الاستراتيجية التي ازالت عوائق الفاصل الجغرافي الوعر واخرجتها من عزلتها الطويلة ومراحل الحرمان من مظاهر التنمية والتطوير فكان لهذه الشبكة من الطرقات دورها في ايصال الحضارة للمحافظة والسماح لها بالاسهام في الحراك التجاري ا لوطني عبر صادرتها من الانتاج السمكي الذي تشتهر به المهرة، وبالنسبة للمشاريع المنفذة في ظل الوحدة المباركة فهي طريق الغيضة - حوف بطول 125 كم على نفقة الدولة وبهذه الطريق اصبحت حوف قريبة جداً من مرتاديها وقبلة للسياحة لما تتمتع به من مناخ بديع وخاصة في موسم الخريف، كما سهلت الحركة عبرها من والى عُمان التي ترتبط معها بمنفذ حدودي بري وكذا طريق آخر حيوي واستراتيجي وهو طريق الغيضة - شحن والذي نفذ بفضل التعاون الايجابي مع سلطنة عمان الشقيقة وهو بطول 254كم وهو الطريق الذي سهل حركة التبادل التجاري من والى اليمن، كما ان هذا الطريق يرتبط بطريق آخر مع محافظة حضرموت عبر طريق (شحن- رماه- تريم) والذي يبلغ طوله 620 كم نفذ على نفقة الدولة ليصبح احد الحلقات التي كانت مفقودة في حياة المحافظة.. وطريق منفذ آخر هو طريق (سيحوت - نشطون) وهو بطول 162 كم تتخلله اربعة انفاق بطول اجمالي 4100 متر طولي اختصر من خلالها ثلث المسافة الفاصلة بين النقطتين وبهذه الشبكة توقف اعتماد المواطن على وسيلة النقل الجوية التي كانت وسيلته الوحيدة وتحول للانتقال براً بكل يسر وسهولة الى جانب مرونة تسيير منتجاته التجارية.

وقد اظهرت قيادة الوطن اهتماماً غير عادي من خلال تنفيذ مراحل تلك المشاريع لأهميتها وحيويتها وبالتأكيد لم يتوقف ذلك الاهتمام عند مرحلة الانتهاء بل تواصل حتى اليوم بمتابعة اعمال الصيانة الضرورية لضمان استمرار جاهزية الطريق وخاصة في فترة السيول العارمة التي اجتاحت المحافظة وتسببت بأضرار جسيمة لهذه البنية الاساسية التي نجحنا بفضل التوجيهات اجراء الاصلاحات واعمال الصيانة اللازمة لضمان فتح الطريق في وقت قياسي.. ولا زال الاهتمام مستمراً بالمحافظة ونحن بصدد مشروع طريق استراتيجي مهم جديد يربط الغيضة بمحافظة حضرموت عبر الصحراء وسيكون بطول 340 كيلو متراً وقد انجزت الدراسة اللازمة ولم يتبق سوى البحث عن التمويل ونتوقع البدء في التنفيذ خلال الاشهر القادمة ان شاء الله وهناك مشاريع اخرى قيد الدراسة وتهدف لربط عاصمة المحافظة بمديرياتها عبر الصحرء وطريق آخر عبر الشريط الصحراوي.